

نحو نهضة جديدة لليسار في العالم العربي

كريم مروة

بيروت: دار الساقي، ٢٠١٠. ٢٢٤ صفحة.

العربية إياها، وبات غير متناقض مع السياسات الرسمية لهذه السلطات المعادية، ولو جزئياً، للجماعات الإسلامية الجديدة، والساعية لإيجاد كتلة اجتماعية - سياسية تقف إلى جانبها في وجه الإسلام السياسي. وهذه الشرازم ضعيفة على المستوى الشعبي، وسقيمة على المستوى الفكري، ولا طموحات سياسية لديها من شأنها أن "تنقز" الحكومات المتسلطة. وبالتدريج، باتت هذه الشرازم "اليسارية" جزءاً من التكوين العام للسلطة، أي جزءاً من "الإستابليشمنت"، كما يجري اليوم في الأردن مثلاً.

البحث عن أفق

كريم مروة يخالف هؤلاء على طول الخط. وميزته أنه لا يشيخ، فهو لا يزال يبحث ويفتش ويفكر. ومع أنه ما برح حالماً بالحرية والتقدم والعدالة، إلا إنه واقعي جداً. وواقعيته ترغمه، عكساً لإرادته المتفائلة، على القول: "إن عالم اليوم... وعالمنا العربي جزء منه، محكوم إلى زمن غير محدد بالنظام الرأسمالي المعولم بكل ما فيه من تناقضات" (ص ٢٧). هذا هو تشاؤم العقل لدى كريم مروة. لكن تفاؤل الإرادة يقوده إلى التصريح بأن "النظام الرأسمالي ليس حتمية تاريخية نهائية؛ حتمية تجعل النضال من أجل الحرية والتقدم والعدالة الاجتماعية... نضالاً من دون

سابقاً) لمواجهة خطر الإسلام السياسي أو حكومات عربية بعينها، على طريقة بعض الشطايا الشيوعية في لبنان المتحللة من الحزب الشيوعي التاريخي. لقد اختفت عناصر الافتراق والاختلاف بين اليسار واليمين على أيدي هؤلاء، وغاب التمايز الجوهري بينهما، واندرج الجميع في صيغ سياسية مضحكة حقاً. هناك أيضاً شيوعيون ويساريون وقوميون شاخوا منذ زمن طويل، ولم يبق لهم إلا حمل عكازاتهم والجلوس في مقاهي الأرصفة وذم الزمان، تماماً مثل عجائز القرى اللواتي ما إن ترى الواحدة منهن فتاة شابة وجميلة حتى تفتتح حملة السلق بالكلام؛ هؤلاء رأوا شبابهم الأفل يتجدد في الحركات الإسلامية الصاعدة فشرعوا في تقبيل أيدي زعمائها المتخلفين أشواطاً عن اليسار القديم بوجهيه الشيوعي والقومي التقدمي. ومن عجائب الدهور وغرائب الأمور أن بعض شرازم اليسار صار صديقاً للسلطات

من المسائل الفكرية القليلة جداً التي يكاد الإجماع يُعقد حولها اليوم، عدم إمكان تعريف "اليسار" بدقة تامة. ولو عُرِضت هذه المسألة في ستينيات القرن العشرين، على سبيل المثال، لكان الجواب البديهي والتلقائي هو أن "اليسار" يعني ذلك التيار العام، السياسي والفكري، الذي يولي قضية العدالة الاجتماعية موقفاً مركزياً في نضاله، والذي يقف الموقف المعاكس للرأسمالية وطرائق حكمها، ويعادي الاستعمار والإمبريالية والرجعية، وينخرط انخراطاً عضوياً في العمل في سبيل السلم العالمي، ويتضامن، بقوة، مع نضال الشعوب الأخرى من أجل تحريرها الوطني والطبقي. وعلى النقيض من هذا التعريف المباشر، نشهد في هذه الأيام ماركسيين يدعون إلى التحالف مع جماعات الإسلام السياسي على طريقة رياض الترك في سورية، وشيوعيين انضوا في سياق واحد مع أنصار سياسة الولايات المتحدة الأميركية (الإمبريالية

(النيب)، طراز الدولة الرأسمالية، لكن من دون رأسماليين هذه المرة. وهذه الدولة هي التي أنشأت القاعدة المادية لدولة كبرى مقتدرة، إلا إنها فشلت في منافسة الرأسمالية المقابلة ذات الطراز الأميركي، وسقطت بعد ثلاثة أرباع القرن في ميدان سباق التسلح والتخلف الإنتاجي وغياب الحريات، وتمكنت مصالح متنافسة ومتشابكة من تفتيت مجالها الحيوي، أي "المنظومة الاشتراكية"، على أيدي مجموعة من الرأسماليين الجدد الذين نشأوا في أحضان البيروقراطية "الاشتراكية" السابقة، وعدد من رجال الدين الموظفين في خدمة المصالح الأميركية، ونقابات عمالية عافت التسلط والتدهور الاقتصادي والاجتماعي وغياب الحريات الفردية والجماعية.

ماركس ونطاق الاختلاف

لا يسقط كريم مروّة عن نفسه، في معمعان السجالات التي يخوضها هنا وهناك، صفة الاشتراكية والماركسية بالطبع، لكنه يعترف (وهذه جراءة ما كانت متاحة للشيوخيين في الماضي) بأنه بات يختلف "في أمور جوهرية مع عدد غير قليل من مفاهيم ماركس التي شاخت وصارت جزءاً من الماضي وتغيرت علاقتها بالعصر" (ص ٥٤). ومن هذه الأمور الجوهرية مفهوم "الطبقة العاملة" كحاملة لمشروع

الدولة. ذلك أن المهمة الأساسية كانت في تلك المرحلة... بناء القاعدة المادية للتقدم، تلك القاعدة التي من دونها لم يكن في حينه مجال للحديث عن مستقبل للاشتراكية في روسيا" (ص ٥٦). لا يمكنني تفسير انهيار تجربة هائلة كالثورة الاشتراكية في روسيا سنة ١٩١٧ بالسلوك اليومي لقياداتها، على أهمية دور المسلك الفردي للقادة في إنهاك أي ثورة. لقد كان مقتل ثورة أكتوبر هو أنها قامت في مجتمع زراعي متخلف، وليس في مجتمع صناعي متطور، ولهذا دب الصراع فوراً بين عمال المدن وفلاحي الأرياف على الغذاء. والحقيقة، بحسب اعتقادي، أن ثورة أكتوبر لم تعش ثلاثة أرباع القرن، بل خمسة أعوام فقط. أما نموذج "رأسمالية الدولة" فلم يكن خياراً ثورياً قط، وإنما الخيار المر، والقاصمة التي حطمت أفق المستقبل للثورة الروسية، ثم أنجبت فيما بعد الاستبداد الستاليني. ولم يكن أمام لينين آنذاك إلا أن يسلم بهزيمة الثورة بعد التمردات المتتالية في سنة ١٩٢١ (عمال وبحارة بتروغراد مثلاً، والفلاحين الذين كانت السلطة تصدر ثلاثة أرباع غلالهم لإطعام المدن غير المنتجة بعدما توقفت المصانع جرّاء الحرب الأهلية وحروب التدخل الخارجي)، أو أن يختار "رأسمالية الدولة" مرغماً. وقد اختار فعلاً، من خلال "السياسة الاقتصادية الجديدة"

جدوى ومن دون أمل" (ص ٢٩). كتابه الجديد "نحو نهضة جديدة ليسار في العالم العربي" عبارة عن كتابين يتضمن الأول منهما مساهمة أولية في تجديد اليسار في العالم العربي، ويتضمن الثاني نصوصاً مختارة لماركس وأنجلز ولينين وبلخانوف وروزا لوكسمبورغ وغرامشي. وهذا الكتاب "محاولة لتقديم تصور جديد ليسار في العالم العربي انطلاقاً من التصدي للانكسارات والتراجعات والانهيارات التي لا يمكن أن تكون نهاية التاريخ" (ص ٧). والكتاب، في أحد جوانبه، محاولة لمعرفة الأسباب الموضوعية التي أدت إلى انهيار التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي (ص ٨). ومع أن كريم مروّة يركز على الماضي كمنطلق لا بد منه، إلا إن غايته هي البحث عن أفق للمستقبل، وفي هذا الميدان أصدر كتابه "في البحث عن المستقبل" (بيروت: دار الساقى، ٢٠٠٩).

يقول كريم مروّة في تناوله انهيار التجربة الاشتراكية: "إن من بين عناصر الخلل الأساسية في التجربة الاشتراكية التي أدت إلى انهيارها بعد ثلاثة أرباع القرن من قيامها، أن معظم المسؤولين الأساسيين عن وضع أفكارها موضع التطبيق قد انزاحوا عن تلك الأفكار في الممارسة" (ص ١٤). ويضيف: "إن لينين عمد وهو في قمة الهرم في سلطة العمال والفلاحين... إلى إقامة رأسمالية

التغيير. وفي هذا الحقل يقول: "إذا كانت تلك التجربة [يقصد التجربة الاشتراكية في أوروبا والاتحاد السوفياتي] قد اعتبرت الطبقة العاملة في مفهومها القديم هي حاملة مشروع التغيير، وأن بعض شرائح المجتمع من الفقراء ملحقة بها، فإن وقائع العصر تشير إلى أن الأمور اختلفت عن السابق، وأن الشرائح المعنية بالتغيير قد كبرت وتنوعت وتعددت" (ص ٣١).

هذا الكلام قاله اليسار الجديد، الأوروبي والأميركي، في ستينيات القرن العشرين. حتى روجيه غارودي، الذي كان لا يزال آنذاك منظرًا للأحزاب المنضوية في الفلك السوفياتي، اتخذ مواقف تعديلية من دور الطبقة العاملة في كتابه المشهور "البديل"، وعلى غرارهِ أطلق هيربرت ماركوزه أفكاره في "الإنسان ذو البعد الواحد" و"الماركسية السوفياتية" وغيرهما.

إذا، الكلام على تحوّل دور البروليتاريا كحامل لمشروع التغيير ليس حديثاً، أما كلمة "الفقراء" التي أكثر الشيوعيون من استخدامها في كتاباتهم فهي مجرد كلمة وصفية غير علمية. والفقير عموماً هو البيئة التي تلتقط السلطات منها أزماتها، ولا سيما بين أوباش المدن ورعاغ الأرياف اللاهثين وراء لقمة العيش، والمستعدين لبيع قوتهم لمن يدفع ثمن قوتهم. وأمثال هؤلاء هم ميليشيات الحرب حيناً، وقبضيات الأحزاب دائماً، وحراس

قادة الجماعات الدينية الجديدة أحياناً، والجمهور الذي يحتشد في كل مناسبة دائماً.

كان الشيوعيون الثوريون معادين لفكرة الدولة إلى حد بعيد، وكان الفكر الماركسي في القرن التاسع عشر يبشر باضمحلال الدولة في مرحلة ما من تاريخ الإنسانية. وفي كتاب لينين "الدولة والثورة" فقرات مطولة في هذا الشأن جعلت الدارسين يرون أن لينين، في الموقف من الدولة، اقترب من باكونين وابتعد قليلاً عن ماركس. والدولة في الأدبيات الماركسية هي أداة مرحلية تستخدمها البروليتاريا ضد أعدائها الطبقيين قبل أن تنهي وجود الطبقات، وتحل نفسها كطبقة ليصبح المجتمع كله بلا طبقات وبلا دولة أيضاً.

إنها يوتوبيا جميلة بلا شك، لكن الماركسي كريم مروة يقرر، في خضم نقده الأفكار التي عاشت طويلاً على هذه اليوتوبيا، ما يلي: "أنا الاشتراكي... أدعو اليوم، كمهمة لها الأولوية القصوى، إلى بناء الدولة في بلداننا، وهي الدولة الديمقراطية... دولة الحق والقانون، دولة المؤسسات الديمقراطية، دولة تتوفر فيها للإنسان الفرد وللإنسان الجماعة، حقوقه وحرياته كاملة غير منقوصة" (ص ٥٥).

وأبعد من ذلك، فإن كريم مروة يدعو إلى إعادة دور الدولة في الاقتصاد على طريقة جون ماينارد كينز أحد كبار منقذي

الرأسمالية من عقابيل أزمة ١٩٢٩ - ١٩٣٣، وعدو الشيوعيين على المستوى النظري. لكن كريم مروة يستأنس في هذا الميدان بماركس لا بكينز، فيعترف بأن للدولة في النظام الرأسمالي "استقلالية نسبية إزاء الطبقات الاجتماعية وإزاء القوى السياسية المعبرة عنها، ولا سيما الطبقة الاجتماعية السائدة التي يُعد وجود هذه الدولة تعبيراً عن مصالحها" (ص ٣٩).

إذا كان كبار منظري الثورة في القرن التاسع عشر أمثال ماركس وبلانكي وباكونين لم يحددوا عن فكرة العنف الثوري، استناداً إلى تجربة الثورة الفرنسية وتجربة كومونة باريس على سبيل المثال، وإذا كانت جميع الثورات اللاحقة في القرن العشرين قد اعتمدت العنف وسيلة أساسية للتغيير أو لمواجهة عنف السلطات المستبدة، فإن كريم مروة الذي كان أحد مؤسسي "قوات الأنصار" في سبعينيات القرن العشرين لا يتردد في القول: "أنا ضد العنف بالمطلق، وضد العنف الثوري تحديداً... وأنا أيضاً ضد الكفاح المسلح ولكن ليس بالمطلق؛ ضده كشعار للتغيير، كوسيلة للتغيير، لأن التغيير إنما يتم بشكل تدريجي... أما دكتاتورية البروليتاريا فقد وقفنا ضدها بالمطلق، وقد كانت خطيئة ترتبت عليها جرائم فكرية وسياسية فيما بعد. المركزية الديمقراطية كانت الأخطر في تاريخ الأحزاب [الشيوعية] لأنها الدكتاتورية

بمبادئ الليبرالية (وليس النيوليبرالية التي تسعى للخلاص من دولة الرعاية) في مجرى العولمة المختلف عليها، وفي مجرى "نشوء حضارة عالمية قيد التكوّن" (ص ٤٢). ويرى كريم مروّة أن "العولمة المعاصرة ظاهرة تاريخية واتجاه تاريخي" (ص ٢٩). وعندما يقول ماركسي عن ظاهرة ما إنها "تاريخية"، فهو يعني أنها مشروعة ولا يمكن الوقوف ضدها. وفي هذا الميدان أقول إن هناك فارقاً بين الأممية (أو العالمية) والعولمة. المسيحية أممية لأنها أرادت تحويل العالم بحسب أفكارها، والإسلام أممي لأنه رغب في تحويل العالم بحسب معتقداته، والماركسية أممية لأنها تطلعت إلى تغيير العالم بحسب نظريتها في التغيير، أما العولمة فلا تريد تحويل العالم ليتلاءم مع أفكارها؛ فهي لا أفكار لها، لكنها تصنع في كل يوم واقعاً جديداً ومتغيراً وثورياً استناداً إلى الاكتشافات المذهلة والمتسارعة للعلم.

وفي جانب آخر للمسألة، فإن الليبرالية في أوروبا، وقبلها الديمقراطية، ظهرت في سياق نشوء المجتمع الحديث وقيم الحرية الفردية وتقليص دور الدولة، بينما الليبرالية العربية تظهر اليوم في سياق آخر ومختلف: سياق معارضة النظم الشمولية، وليس في سياق ظهور فلسفة ليبرالية وثقافة اجتماعية

كما صاغه كريم مروّة في هذا الكتاب، مفصل في عشرين قضية تبدأ ببناء الدولة الديمقراطية العلمانية على أنقاض دولة الاستبداد، ثم تشدد على إعلاء شأن المجتمع المدني كنفويض للمجتمع الأهلي، وعلى حل المسألة الوطنية وتحقيق التقدم الاقتصادي، الأمر الذي يجعل إمكان تحقيق الضمانات الاجتماعية كالصحة والسكن، فضلاً عن الاهتمام بالثقافة والمعرفة والبحث العلمي والتراث، متاحاً. ويشدد المشروع كذلك على دور الشباب وحقوق المرأة والنضال ضد التطرف والاستبداد، وحماية البيئة والقضية الفلسطينية والأقليات القومية والإثنية والطائفية، وضرورة التكامل العربي وتمتين العلاقة مع قوى التغيير في العالم العربي كله (ص ٧٧ - ٩٤).

ومن الواضح أن هذا المشروع يدعو إلى الإصلاح أو التغيير المتدرج، لا إلى الثورة؛ أي الإصلاح الذي يفرض على قيام دولة الحق والقانون، وإلى ترسيخ المؤسسات الديمقراطية، والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية. إنه، إذاً، مشروع إصلاحي ذو أفق تغيير، أي ثوري في نهاية المطاف. وهو يدمج قيم الديمقراطية بمبادئ الليبرالية على غرار ما فعلته قوى ثورية كثيرة في القرن التاسع عشر في سياق صعود الفكر الاشتراكي، بينما يجري اليوم دمج قيم الديمقراطية

بعينها "الشرق الأوسط"، ٢٠٠٩/٩/١٧). ويشدد في كتابه على "أن العنف، بكل أشكاله، لم يعد صالحاً كوسيلة نضالية من أجل التغيير" (ص ٦٧)، وأن الوقت قد حان لجميع المجموعات السياسية "ذات اليسار وذات اليمين" كي تقر "بأن العنف، مهما كانت الأهداف المبتغاة منه... لا يقود إلا إلى التدمير، تدمير الذات وتدمير المجتمع وتدمير الأهداف" (ص ٧٢).

بعد نحو تسعين سنة على التنكيل بكاوتسكي، والانفكاك عن الأممية الثانية، ها هي أفكار كاوتسكي تعود مجدداً لتكتسب صدقية تاريخية على يدي كريم مروّة، مثل النضال السلمي والبرلماني في سبيل الاشتراكية، ومركزية الدولة ومؤسساتها في المجتمع الاشتراكي، ورفض العنف أكان عنف الدولة أم عنف الجماعات، وتوسيع القاعدة الاجتماعية للاشتراكية لتضم، علاوة على البروليتاريا، البرجوازية الصغيرة وفئات من البرجوازية الإصلاحيّة، إلخ. لقد دار الزمان دورته، والتاريخ أصدق من الأفكار التي من المحال امتحانها إلا على محك التجربة التاريخية نفسها، وهذا ما فعله كريم مروّة تماماً.

المشروع الجديد للييسار: أفكار موازية

المشروع الجديد للييسار العربي،

تتبنى قيم الحرية الفردية. ومن أجل توفر الديمقراطية يجب أن يتوفر مفهوم الشعب ومفهوم الدولة معاً. وهذان المفهومان أخلفا وعودهما، إلى حد كبير، في العالم العربي، لأن الأمة في أوروبا تكونت أولاً ثم ظهرت الدولة التعاقدية، أما في المنطقة العربية فقد ظهرت الدولة أولاً كدولة ذات عصبية قبلية - دمية (الدولة الأموية؛ الدولة العباسية؛ دولة المماليك؛ دولة السلاجقة؛ دولة بني عثمان...)، ثم حاولت تأسيس أمة ذات فئات اجتماعية، لكنها كانت، منذ البداية، دولة طفيلية عاشت على الخراج والجزية والأعشار والرسوم والمصادرة، فهي دولة ريعية تماماً. وحتى اليوم، لا تزال بعض الدول ريعية، ولا يشكل مواطنوها إلا أقلية من السكان تعتاش على أعطيات "الدولة". أي أن "الدولة" تمولهم بدلاً من أن يمولوا هم الدولة كدافعي ضرائب. ودافع الضرائب في الدول الحديثة، كما هو معروف، هو أحد الأسس المهمة التي بُني عليها المجتمع المدني. إن عدم ظهور مجتمع ودولة، بالمعنى الحديث في المنطقة العربية، كان سبباً في استمرار الاستبداد ودول الاستبداد على حالها؛ هذه الدول الريعية، في بعض وجوهها، ليست إلا مزيجاً من الشركة المالية والسلطة القبلية. وأبعد من ذلك، فإن الإصلاح والتحديث اللذين يدعو إليهما

برنامج تجديد اليسار، ما عدا من شأن الطبقات الاجتماعية العمالية أو حتى الفقيرة، لأن الطبقات الفقيرة كانت في الأمس غارقة بين سطوة ملاك الأرض وتابعيهم من رجال الدين والجند، وصارت اليوم عالقة بين أجورها القليلة المنخفضة وتقديرات الرعاية الاجتماعية إن وجدت. أما الإصلاحات الطفيفة التي شهدتها الدولة العثمانية، على سبيل المثال، فقد جاءت ثمرة من ثمار الإكراه الخارجي الذي فرضه التوسع الرأسمالي، وليس نتيجة نمو قوى التقدم في داخل المجتمع. فهزيمة الجيش العثماني أمام محمد علي باشا أرغمت السلطان محمود الثاني في سنة ١٨٢٦ على إلغاء الإنكشارية وتأسيس قوة عسكرية نظامية مسلحة تسليحاً حديثاً. وهزيمة الدولة العثمانية أمام روسيا في سنة ١٨٧٧ أدت إلى ظهور أفكار الإصلاح ومصلحين من طراز مدحت باشا، تماماً مثلما كان مرض الطاعون عاملاً من عوامل الإصلاح الديني في أوروبا، لأن العقلاء رفضوا

نصيحة الكنيسة بمداواته بحليب الحمير. ومن مفارقات عصرنا أن الإصلاح الديني في أوروبا مهد لظهور عصر الأنوار، بينما حركة "الإصلاح الديني" في مصر، كما ظهرت على أيدي جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا وغيرهم، ركزت على العودة إلى السلف الصالح، فكان من نتائج ذلك ظهور حركة الإخوان المسلمين. فالنهضويون في أوروبا غلبوا المستقبل على الماضي، بينما مال "الإصلاحيون" في بلادنا العربية إلى تغليب الماضي على الحاضر والمستقبل معاً. وها نحن نحصد الرياح السامة وغبائرها التي تحمل معها في كل يوم الإرهاب والعنف والكرهية والتعصب والطائفية.

صقر أبو فخر